

سنأخذ بكل الآراء للوصول إلى صيغة تحقق الأهداف الصالح: مشروع قانون «الإطفاء» .. سيحقق نقلة نوعية



السّالحي

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، أنس الصالح، أن مشروع قانون الإطفاء سيحقق نقلة نوعية على مستوى المتتبعين والعمل في الإدارة.

جاء ذلك في مقابلة مع وزير

الصالح عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر، مضيفاً أن آراء واقتراحات أعضاء مجلس الأمة، أو منتسبي الإدارة العامة للإطفاء محل اهتمام ودراسة للوصول إلى أفضل صيغة تحقق الأهداف من القانون الجديد.

دعاها إلى إعادة النظر في سياسة المنح الخارجية الشاهين: على الحكومة إنجاز المشاريع الداخلية أولاً



أسامة الشاهين

لا يجب التحجج بالعلاقات السياسية والأمر السيادية لإسكات المواطنين عن هذه القضية.

وأكد من جهة أخرى على حق المواطن في التعبير عن رأيه فيما يخص القضايا الداخلية أو الخارجية، لا سيما القضايا التي تتعلق بالمال العام التي أوجب علينا الدستور جميعاً التحرك لها والانتفاض من أجلها.

وقال الشاهين إنه «حرص على العلاقات السياسية مع الدول وشارك الحكومة الاهتمام بها ولكن العلاقات السياسية يجب أن تكون متكافئة وعادلة ومتساوية ولصالح الطرفين، وليس طرف خاسراً وطرف رابحاً». وتضمنى الشاهين أن يكون تصريحه هذا رسالة للحكومة لإعادة النظر في تقديم القروض والمنح، مؤكداً أنه لا يطالب بأي إضرار أو اعتصام بل إلى عدم الإضرار بالمال والصالح العام والاستجابة لإرادة المواطنين ومطالبهم بعلاقات متوازنة ومتكافئة وسليمة.

الشقيقة. وتساءل إذا كانت الحكومة بهذا التساهل والبس والكرم الحائمي تنفق على إعمار سيناء، فماذا عن إعمار خططان الشمالي والتي تمتد وتنتظر منذ سنوات طوال إعادة بناء البنية التحتية وتسكين المواطنين.

وأشار الشاهين إلى أن الحكومة تعطل البدء في مناقصات إعمار جنوب سعد العبدالله التي لم يبق بها إلا مزارعاً دجاج. وكذلك المطلاع التي تتأخر عاماً تلو الآخر، مستغرباً بالقول «ترى ملياراً هناك ونرى ناخراً هنا».

ولفت إلى أنه في الوقت الذي يقوم فيه النواب باستجواب الوزير المسؤول عن الطرق والشوارع هنا، تقوم الحكومة بتسليم 86 مليون دولار لدولة أخرى، وتعطل مشاريع الإسكان والتنمية.

وقال الشاهين «ذلك فإن مشاعر الاستفزاز والغضب الشعبي يجب أن تعبر عنها كتواب ومسؤولين وإصالحاً لأنها بلغت ذروتها». مضيفاً

دعا النائب أسامة الشاهين الحكومة إلى منح المشاريع التنموية الداخلية الأولوية وسرعة إنجاز تلك المشروعات وإعادة النظر في سياسة منح القروض والمنح الخارجية. وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «إن ما حصل في اليومين السابقين كان مستغرباً للمواطنين والمواطنات بسبب المليارات الجديدة التي حولت للشقيقة مصر التي تحترمها ونعزها بما لها من حضارة وتاريخ عريق».

وأضاف «ولكن الدولة لمواطنيها العامة حرمة وهذا ما حدث عليه الدستور في مادته رقم 17 التي حرمت التعدي على الأموال العامة وواجب كل مواطن في الدفاع عنها، كما أن المادة 36 من الدستور أكدت بيان الاقتراض والإقراض ليس مفتوحاً في الحكومة إلا بقانون، تأكيداً على أهمية العملية الاقتصادية».

وتابع الشاهين لألف رابحاً مليار دولار على مدى 3 سنوات فقط ذهبت لإعمار محافظة كاملة في مصر

عيسى الكندري استقبل اللاعب السابق عبدالرحمن الموسى



عيسى الكندري يستقبل لاعب عبدالرحمن الموسى

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري في مكتبه أمس اللاعب السابق لنادي القادسية الرياضي ومنتخب الكويت الوطني لكرة القدم عبدالرحمن الموسى وذلك بمناسبة اعتزاله.

وحدث الكندري خلال اللقاء اللاعب الموسى على استثمار الخبرات الرياضية والاستفادة منها في خدمة النادي والمجال الرياضي الكويتي بشكل عام، متمنياً له التوفيق والنجاح في حياته المستقبلية.

العريد لمنح إضافي للعاملين في المدارس الحكومية بواقع ساعتين لليوم الدراسي

أعلن النائب فراج العريد عن تقديمه اقتراحاً برغبة لمنح إضافي للعاملين بالمدارس الحكومية بواقع ساعتين لليوم الدراسي الواحد وبمجموع 40 ساعة شهرياً.

وتنص الاقتراح على ما يلي: تشكل فئة للمدرسين والإداريين القائمين بمهمة تعليم أبنائنا وبناتنا الطلاب والمطالبات بالمدارس الحكومية شريحة واسعة من أبناء الكويت، ويبدلون الجهد الكبير في أداء مهامهم اليومية بشكل مضمّن يتجاوز ساعات العمل المقررة قبل وبعد الدوام، وبما أن المهام تتعدد والوظائف متنوعة بالمدارس من مدرسين وخصائين وسكرتارية، والجميع يستحقون تقديرهم بشكل دائم ومستمر.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: منح «إضافي» للعاملين في المدارس الحكومية بواقع «ساعتين لليوم» الدراسي الواحد وبمجموع 40 ساعة شهرياً، على أن يتم تطبيقه اعتباراً من 1 / 1 / 2020.



فراج العريد

الدلال لتوفير سيارات متقلة لإنجاز معاملات كبار السن



محمد الدلال

الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية).

وأوضح أنه تقدم بهذا المقترح لتسهيل عليهم وإزالة العوائق الواقعة على تلك الشرائح، وأيضاً تخفيف الأزدحام في الجهات الحكومية وتسهيل تخليص معاملات كبار السن ممن تجاوزت عمر 65 سنة على أن تبدأ بعض الجهات الحكومية بالخدمة وبالأخص وزارة الداخلية ووزارة العدل ويمكن تعميم التجربة لجهات حكومية أخرى مستقبلاً. والمقترح المائل تجربة عملية نجحت في تطبيقها عدد من الدول واعتبرت من صور تطوير الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها.

وتنص الاقتراح على الآتي: قيام كل من وزارة الداخلية ووزارة العدل على حدة بتوفير سيارات متقلة لتجيز المعاملات بجميع مجالاتها لكبار السن وهم في منازلهم وتوفير كافة سبل الراحة لهم ويكون في تلك السيارات موظف حكومي أو أكثر متمتعون ومربون لخدمة كبار السن من عمر 65 وما فوق لإنجاز عدد من المعاملات والخدمات التي تقدمها تلك الوزارات.

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة طالب فيه بتوفير سيارات متقلة لتجيز المعاملات بجميع مجالاتها لكبار السن وهم في منازلهم وتوفير كافة سبل الراحة لهم.

وقال الدلال في مقدمة اقتراحه إن الإنسان يتقلب في مراحل حياته وفترات، من مهد وطفولة إلى شباب وطفولة، ومن ضعف إلى قوة، وهكذا تسلم كل مرحلة إلى أخرى، (الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم الغدير) [الروم: 54]، ولكن خلال المراحل الانتقالية التي يمر بها الفرد قد يصاب ببعض صور الضعف التي تصعب كذلك عليه القيام بالواجبات المفاد عليه ما يتطلب أن ترعى الدولة تلك الشريحة في مرحلة العمر المتقدم وتطور من خدماتها له.

وأضاف الدلال أن الدستور الكويتي كل حق خدمة هذه الشريحة العمرية، فقد نصت المادة الحادي عشر من الدستور الكويتي (على تكفل الدولة للمعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين

«الحاسبة» شارك في «الماجستير المهني المصغر لإدارة الشؤون القانونية»



ديوان الحاسبة

في إطار الجهود التي يبذلها ديوان الحاسبة في تنمية قدرات ومهارات العاملين فيه وإثاحة الفرص التدريبية لتبادل الخبرات، شارك وفد ديوان الحاسبة في البرنامج التدريبي بعنوان «الماجستير المهني المصغر لإدارة الشؤون القانونية» خلال الفترة من 13 إلى 17 أكتوبر 2019 في القاهرة بجمهورية مصر العربية.

ومثل الوفد المشارك في البرنامج كلا من مدقق مشارك بإدارة المخالفات المالية مثال العتيبي، ومدقق مساعد بإدارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية علي الرشدي، ومدقق مساعد بإدارة الرقابة على الشركات عمر العرفان، بالإضافة إلى مدقق مساعد بإدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات التابعة فهد العازمي، ومدقق مساعد بإدارة الشؤون القانونية جابر العنزي، ومدقق مساعد بإدارة الرقابة

في الوظيفة العامة بين الإدارة والقضاء، وطرق حماية المال العام، وغسيل الأموال وأساليب وطرق مكافحة، والأساليب العلمية والعملية للكشف عن تزوير المستندات، بالإضافة إلى التحكيم التجاري الدولي.

القانونية والاستشارية، والنظم واللوائح القانونية والقرارات الإدارية، وأصول كتابة المذكرات القانونية، والحماية وفن التعامل مع القضايا. كما أشارت إلى أن المحار اشتملت سلطة الناديب

المشكلات القانونية التي قد يصعب تداركها إذا لم يتم حسن معالجتها في حينها. وأضافت العتيبي أن البرنامج تناول عدة محاور تمثلت في الجوانب القانونية للوظيفة العامة، وتنمية المهارات

السابقة للشؤون الاقتصادية عبدالرحمن العوي. وقالت مدقق مشارك بإدارة المخالفات المالية مثال العتيبي أن البرنامج استهدف شرح المتطلبات القانونية بما يجنب جهة العمل الكثير من

الكويت تؤكد مواصلة دعمها لتجسيد رؤية السلام والاستقرار والتنمية في إفريقيا

الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة في بعض أرجاء هذه القارة، واعتبر الرشدي الدعم الدولي الكبير الذي تحظى به القارة خاصة من خلال مبادرات مجموعة العشرين فرصة سانحة لتحقيق التنمية المرجوة.

وأكد دعم الكويت للجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الخاصة بوضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 وخطة التنمية الأفريقية الصادرة عن الاتحاد الأفريقي 2063.

وأشار الرشدي بالدور الذي تقوم به وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية بتنفيذ المشاريع الإقليمية ذات الأولوية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي نحو التنفيذ السريع لخطة عام 2063 بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

نيويورك - «كويتا»: أكدت الكويت مواصلة دعمها لتجسيد رؤية السلام وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية وتنميتها عبر عضويتها كمراقب في الاتحاد الأفريقي و بالتعاون مع الدول الأفريقية.

جاء ذلك في كلمة الكويت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشة بند الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي القاها السكرتير الثاني عبدالله الرشدي مساء أول أمس الثلاثاء.

وأشار الرشدي بالتقدم المحرز الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمتمثل بالخطوات والإجراءات الإيجابية التي حققتها الدول الأفريقية في مجال التنمية لاسيما تدشين منطقة التجارة الحرة الأفريقية في يوليو 2019 والتي تعد من أهم الإنجازات. وتوقع أن تحقق تلك الإنجازات نتائج ملمرة على الصعيد الاقتصادي والتجاري لاسيما بعد النمو الملحوظ في الاستثمار